

كلمة الرئيس محمد أنور السادات والتي ألقاها

السيد محمد حسنى مبارك

نائب رئيس الجمهورية

بمناسبة عيد ثورة ٢٣ يوليو

فى ٢٢ يوليو ١٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة المواطنين

يسعدنى أن أنقل اليكم جميعا تحيات السيد الرئيس محمد أنور السادات فى هذا اليوم
المجيد الذى نستعيد فيه معا ذكرى مناسبة غالية على كل فرد منا لانها تمثل يوما
خالدا لا ينسى فى تاريخ مصر العزيزة حين قام الشعب المصرى وقواته المسلحة
بثورة بيضاء رائدة نابعة من ضمير هذا الشعب العريق ورصيده الحضارى الهائل
تقتلع جذور الظلم والاستغلال والاستعمار وتطهر الحياة السياسية والاجتماعية من
الشرور والآثام التى تراكت عليها بفعل الاستعمار الاجنبى والفئات المتحالفة معه
ممن كانوا محسوبين زورا وبهتانا علي مصر وشعبها دون أن يربطهما انتماء فكرى
أو عقيدة وطنية أو شعور بوحدة المصلحة . وقامت ثورة ٢٣ يوليو تفجر الطاقة
العملاقة الكامنة فى وجدان هذا الشعب وتخلق واقعا جديدا لا فى منطقة الشرق
الاوسط فحسب ، بل فى جميع أرجاء العالم

ولعل احتفالنا بالذكرى السابعة والعشرين للثورة المصرية الخالدة يكتسب مغزى
خاصا وأبعادا فريدة لان هذه الثورة استهدفت أساسا تحقيق أمرين عبرت عنهما
أهدافها الستة التى أعلنها هذا النفر المؤمن من أبناء القوات المسلحة الذين حملوا
رؤوسهم علي كفوفهم وقاموا فى مثالية نادرة يضحون بكل شىء من أجل مصر
وكرامة شعبها من أجل قيمها ومقدساتها من أجل الفلاح المصرى صانع أعظم

الحضارات فى تاريخ الانسان من أجل العامل الكادح الذى أبدع علي ضفاف النيل العظيم فخطا بالجنس البشرى خطوات عملاقة نحو المدنية والرقى هذان الهدفان الرئيسيان كانا تحرير مصر من شتى مظاهر الاستعمار والسيطرة الأجنبية وتحرير شعب مصر من الاستبداد والظلم والممارسات الفاسدة التى كادت تعصف بوجوده وتهز كيانه من الاعماق وتشاء المقادير أن يشهد عام ١٩٧٩ أكبر انجاز تحقق فى هذين المجالين معا وبنفس القدر فمع توقيع معاهدة السلام فى السادس والعشرين من مارس خطت مصر خطوة كبرى علي طريق التحرير لانها تستعيد بها جزءا غالبا من ترابها الوطنى الذى هو أحد المقومات الاساسية للشخصية المصرية وهو التجسيد الحى لهذه الحضارة التى توارثناها وأسهمنا فى صنعها

وحيث أستعادت مصر مدينة العريش بعد الانسحاب الاسرائيلى الشامل منها فانها كانت تسترد جزءا من كيانه ووجدانها ، وربما كان البعض عاجزين عن ادراك قدسية التراب الوطنى عند شعب عريق كشعب مصر، وربما كانوا يقولون أنهم لا يباليون ازاء احتلال جزء من أقليم بلادهم أو أنهم يستطيعون السكوت علي هذا الواقع المرير والتعايش معه الى ما وراء القرن العشرين اذا كانت أرض بلادهم قد هانت بعد أن أهدرت كرامة شعوبهم فأن هذا أبعد ما يكون عن عقل الشعب المصرى وضميره الجماعى فالتراب الوطنى بالنسبة لكل مصرى هو " الوادى المقدس طوى " لا حياة بغيره ولا كرامة بامتهانه ولا عزة باحتلاله . ومن ثم فان المصرى هو آخر من يقبل احتلال أرضه وهو أول من يضحى فى سبيل تحريرها ولو كلفه ذلك تقديم أعز أبنائه شهيداً فداء لها ولعل هذا يرجع الى التاريخ الفريد لمصر والعلاقة الخاصة التى تربط المصرى بأرضه ، فمصر تتفرد من بين جميع المجتمعات السياسية بأنها بقيت فى حدودها الجغرافية والسياسية دون أى تغيير أو مساس طوال تاريخها المسجل الذى يتجاوز سبعة آلاف عام فلا هى كانت دولة معتدية تهدف الى التوسع علي حساب الغير ولا كانت بالدولة الخانعة التى تقبل اقتطاع شبر واحد منها ولا هى

بالكيان الهش الهزيل الذى يعتريه التآكل من الداخل فيفتكك أقليم الدولة ويتحلل الى دويلات صغيرة يتعاقب عليها الامراء والحكام . بل بقيت مصر كيانا واحدا متماسكا من الداخل مستعصيا علي الخارج متصديا للغزاة والمعتدين والطامعين

ثم أن تحرير الارض يعنى لنا تحرير الارادة وتلك مسألة تتصل بكرامة المواطنين فرديا وجماعيا .. فالانسان لا يستطيع أن يشعر بالحرية اذا كان هناك محتل أجنبي غاصب يفرض سيطرته بالقوة على جزء من الاقليم الوطنى ويملى فيه ارادته ويفرض ما شاء من الاحكام والقيود

ولذلك فان كل شخص يقدر الحرية لا بد أن تثور كرامته لاحتلال شبر واحد من ترابه الوطنى لان من احتل هذا القدر اليسير من أرض الوطن يكون كمن احتل الاقليم كله وألغى الارادة الوطنية وداس على كرامة أصحاب الارض وأهدر انسانيتهم

ولكل هذا فان من يعرف الشعب المصرى يستطيع أن يدرك مدى الأسى الذى شعر به كل مصرى نتيجة احتلال سيناء فى تلك الايام الحزينة من يونيو ٦٧ ، وعمق الجرح الذى خلفه هذا الاحتلال فى نفوسنا جميعا ، وليس من المبالغة فى شىء أن نقول أن قائد ثورة ٢٣ يوليو المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر عانى من هذه الحقيقة المريرة أكثر مما عانى من أى شىء آخر طوال حياته .. فقد خرج على رأس حفنة مؤمنة من أبناء هذا البلد الامين فى الثالث والعشرين من يوليو ٥٢ لتخليص وطنه المفدى من الاحتلال الانجليزى ، والسيطرة الاقطاعية والاستغلالية ، ولا يمكن لثورى مثله أن يتصور بلده معانيا من احتلال آخر بعد خمسة عشر عاما من اندلاع الثورة فى ربوع الوادى

ومن هنا كان كفاحه المضنى لتخليص مصر من هذا الاحتلال سواء عن طريق حرب الاستنزاف التى كان الهدف منها جعل الاحتلال باهظ التكلفة لاسرائيل من

ناحية الارواح والعتاد أو عن طريق قبول القرارات الدولية والمبادرات السياسية التي يمكن أن يترتب عليها انتهاء الاحتلال وأوضح تلك القرارات هو القرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ متضمنا التزامين متقابلين : انسحاب اسرائيل من الاراضى التي تحتلها وقبول العرب لانهاء حالة الحرب والعيش مع اسرائيل فى سلام

أما المبادرات السياسية فأبرزها مذكرة يارنج ممثل السكرتر العام للامم المتحدة ومبادرة روجرز وزير الخارجية الامريكية التي تعرض عبد الناصر بقبولها لاتهامات باغية من جماعة المنتفعين بالوضع الراهن ، وكهنة السلبية والذين فى قلوبهم مرض أو علي أبصارهم غشاوة وبلغ الامر حد اتهامه بالخيانة والتفريط فى قضية فلسطين .. والغريب أن من كانوا يوجهون اليه هذه الإتهامات بالباطل كانوا دون استثناء لا يحركون ساكنا حتى لاقلاق راحة المحتل وازعاجه

وربما تناسى البعض اليوم أن الشعب المصرى استرد أرضه وكرامته كاملة غير منقوصة عن طريق الجهاد ، والكفاح ، والتضحية بالدم والارواح وليس فى طريق ملء بالورود والتمنيات والخطب الطنانة فتحرير سيناء بدأ فى تلك الايام المجيدة من رمضان المبارك حين حطمت القوات المسلحة لهذا الشعب الابلل أقوى التحصينات الاسرائيلية فى ساعات ونسفت معها نظريات الامن والتوسع وفرضت على المؤسسة الاسرائيلية أن تواجه متطلبات السلام وأولها ازالة كافة النتائج التي تخلفت عن الاحتلال، واحترام سيادة كل طرف علي أرضه ، والتخلى عن المفاهيم البالية التي تتبع من أوهاما لتفوق وغطرسة التمييز

وببدء عصر السلام المشرق تبدأ مصر مرحلة جديدة فى تاريخها الحديث لان الاحتلال كان مخيما علي جهدنا الوطنى فى جميع الميادين بلا استثناء فكان أكبر عائق للتنمية والتقدم وكان يفرض شبحة البغيض علي الجانب النقى لحياة كل مواطن حر ملتزم بكرامة مصر وحريتها . فكان حاجزا ضد الاستقرار والتفاؤل والأمل ومن

ناحية أخرى فانه كان يفرض علي مصر أوضاعا غير متوازنة في علاقاتها بالعالم الخارجى ، ويجبرها علي قبول ارتباطات ما كانت لتقبلها فى ظروف عادلة ولذلك فان بداية مرحلة السلام لا تعنى فقط انتهاء الحرب وتوفير مليارات الجنيهات التى كانت تستنزفها الحروب المتعاقبة التى أخذت طابعا دوريا بل أنها تعني فى المقام الاول طرد كابوس الهزيمة من عقل وقلب كل مصرى وتمكينه من النظر الى الحاضر والمستقبل بمنظار جديد صاغه الامل والبشرى ، والتخطيط للمستقبل القريب والبعيد ، من فوق أرضية صلبة صهرتها الثقة بالنفس والايمان بالقدرة علي الانجاز وتحقيق الاهداف الوطنية مهما بدت تكلفتها باهظة ومهما كانت بعيدة المنال

ومن حقائق التاريخ الثابتة التى لا مرأى فيها ولا مكابرة أن شعب مصر الذى خصه الله سبحانه وتعالى بالتكريم والذكر فى اكثر من موضع ولو كره الحاقدون هو آخر شعب يحتاج الى دروس فى الوطنية أو القومية لانه شعب فطر علي الولاء لوطنه وأتمته . وكان هذا الولاء الاسمى هو عنصر التماسك والترابط الذى حافظ علي التلاحم بين أبناء هذا الشعب على مر القرون وصهرهم فى بوتقة واحدة بحيث أصبح هذا الولاء للوطن والأمة جزءا لا يتجزأ من الايمان بالله ذلك الايمان الذى يميز شعبنا الأصيل عن سائر الامم والشعوب فى حين كان غيرها غارقا فى ظلمات الجاهلية كان شعب وادى النيل يتجه بكل وجدانه وملكاته الى عبادة الخالق العظيم ويهتدى الى التوحيد وطبيعة الكون وجوهر الحياة

شعب هذا شأنه لا يمكن أن يتهم بالتفريط فى القضية الفلسطينية أو المصالح القومية لأن هذا الاتهام الجائر لا يتفق مع ماضيها وقيمتها وتاريخها وهو بالقطع يتعارض مع رؤيتنا لمصالحنا الاستراتيجية وتقديرنا لأمننا بالمعنى الشامل .. ذلك الأمن الذى يقوم على كون مصر القلب النابض للوطن لعربي الكبير والقوة الدافعة وراء أى تقدم تحرزه أمتنا العربية الى لا تسمح لاحد بالتشكيك فى انتمائنا إليها

وإذا كانت الأبواق الانفصالية التي تنعق هذه الايام بما يسىء الي حضارة هذه الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس .. أن هذا لا يمكن أن ينال من شعورنا العميق بالانتماء الى أمتنا تاريخا وحضارة وفكرا وثقافة ومصالحة لان الانتماء ليس سلعة للاتجار أو شعارا يطرح ويمنح ويمنع بل هو عنصر أساسى فى تركيب ضمير الشعب واختيار عقلانى وجدانى نابع عن معرفة كاملة بموقع الجماعة من التاريخ وادراك لمصالحها الحيوية

وكما قال السيد الرئيس فى خطابه فى مؤتمر القمة الافريقى منذ أيام فان انتمائنا العربى الافريقى ليس عرضه للمناورات والمزايدات وانما هو اختيار مصيرى حر يعبر به شعب مصر عن ذاته فى ماضيه وحاضره ومستقبله

ولعل هؤلاء المتباكين علي القضية الفلسطينية الذين أدمنوا القاء العبء علي الغير ثم مهاجمة كل من يتصدى للقضية بالعمل الايجابي ينسون أو يتناسون ان مصر ووجهت جهودها الاساسى لحل القضية الفلسطينية لا عن رغبة فى تسجيل موقف أو الزهو علي الآخرين وانما عن ايمان جازم بأن تلك القضية هى لب وجوهر الصراع وبغيرها ستظل المشكلة قائمة دون حل منتج لكل آثارها المدمرة وتلك عقيدة اعتنقتها مصر فى جميع مراحل النزاع بعكس هؤلاء الذين يتميز اهتمامهم بالقضية الفلسطينية بالموسمية والانتهازية والصعود والهبوط انه ليس نابعا عن ايمان حقيقي أو مشاعر اصيلة وانما مصدره الحرص عي مراكز الحكم والرغبة فى التسلط علي الشعوب وتحقيق الكسب الرخيص عن طريق الجدل وطرح الشعارات الجوفاء فى الوقت الذى تبدى فيه نواياهم الحقيقية وهى أبعد ما تكون عن أرض فلسطين وشعبها المكافح الذى عانى من النظم والحكومات العربية التي اتجرت بقضيته أكثر مما عانى من العوامل الخارجية مجتمعة وتلك حقيقة مؤسفة كنا نتمنى الا تقوم ابدا

يتناسى هؤلاء المتاجرين بالقضية أن مصر ربطت بين تحرير ترابها الوطنى وبين تسوية المشكلة الفلسطينية تسوية يقبلها الشعب الفلسطينى قبولا حرا بل ويسهم فى

التوصل اليها اسهاما كاملا فى جميع المراحل لانه هو الشعب صاحب الحق ومالك الارض . ولذلك لقد حرصت مصر علي الدوام علي اثبات انها لا تتحدث باسم الاشقاء الفلسطينيين ولا تتصرف فى حقوقهم ومراكزهم القانونية فما هم بحاجة الى وصاية . وقد كنا نحن أول من طالب برفع الوصاية عنهم والكف عن تخريب حركتهم وتركهم احرارا يقررون مصيرهم حتى لا يكونوا محاصرين بين الاحتلال لاسرائيلى البغيض والتآمر العربي المشين

وتكرر مصر أنها لا تعطي لنفسها الحق فى طرح أو قبول حل للقضية الفلسطينية ولا تدعى الصلاحية لتمثيل هذا الشعب فهو وحده القادر على تحديد ممثليه ورسم سياسته وكل ما هناك أننا نشعر بوجود الوفاء بالتزامنا القومي بأن نساعد الشعب الفلسطيني الذي هو حليفنا الطبيعي الذى يرتبط بنا ونرتبط به برباط أبدي متين على اتخاذ الخطوة الأولى اللازمة لتمكينه من التعبير عن مواقفه والدفاع عن حقوقه .. فنحن اذن لا نرسم صورة الحل وانما نمهد الطريق الذي يستطيع الشعب الفلسطينى أن يسير عليه اذا شاء الوصول الى الحل الذى يراه محققا لآماله مستجيبا لمصالحه ملبيا لمطالبه

ان نظرة موضوعية لاثار اتفاق السلام فى الشرق الاوسط الذى وقع فى كامب ديفيد فى ١٧ من سبتمبر ١٩٧٨ تثبت بكل جلاء ووضوح أن مصر كانت حريصة علي بناء الأساس السليم الذى يستطيع الشعب الفلسطينى أن يقف عليه وينطلق منه الى تسوية عادلة لقضيته التى اعترفت بشرعيته سائر الشعوب . ويهمنى ان اكرر علي سبيل المثال لا الحصر النقاط الاتية الواردة فى النص فى اطار كامب ديفيد لعل الباحثين عن الحقيقة يهتدون الى حقيقة ما انجزته مصر رغم التعنت الاسرائيلى والمعوقات العربية

أولا : النص على أن أساس التسوية هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بعد كانت اسرائيل تتنادى بأن هذا القرار لا ينطبق علي الجانب الفلسطينى

ثانيا : النص على الاحتكام لميثاق الامم المتحدة والقواعد الاساسية فى القانون الدولى

ثالثا : النص على التزام الأطراف بالتوصل الى تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع
كله عن طريق ابرام معاهدات سلام على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع
اجزائهما

رابعا : أن تلك التسوية يجب أن تشمل جميع الاطراف المتأثرين بالنزاع .. ومن ثم
فأن هذا الاطار مقصود به أن يكون أساسا للسلام بين اسرائيل وجميع جيرانها وليس
بينهما وبين مصر فقط

خامسا : ان الاطار تحدث عن الشق الفلسطينى فى أول بنوده فقرر تمثيل الشعب
الفلسطينى فى المفاوضات التى تدور ، وأن الهدف لنهاى لهذه المفاوضات يجب
أن يكون تسوية المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها

سادسا : التمهيد لمرحلة الحل النهائى عن طريق اقامة نظام انتقالى أهم ملامحه هو
انتقال السلطة فى الضفة الغربية ، وقطاع غزة من اسرائيل الى الشعب
الفلسطينى ومنح هذا الشعب حكما ذاتيا كاملا ، وهو ما يستلزم زوال الحكومة
العسكرية الاسرائيلية وتقليص الاحتلال الاسرائيلى حجما وموقعا ، واقامة حكومة
فلسطينية مؤقتة عن طريق الانتخاب الحر المباشر

سابعا : حرص النص على أن الترتيبات الانتقالية يجب أن تقوم على مبدأ حكم
الشعب لنفسه

ثامنا : وتبدأ الفترة الانتقالية عندما تتولى الحكومة الذاتية الفلسطينية مهامها ثم تدور
مفاوضات لتحديد مستقبل الضفة الغربية وغزة على أن يشترك فيها الممثلون
المنتخبون للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ويكون الاساس التشريعى لهذه
المفاوضات هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل ما تضمنه من احكام ومبادئ

وتطرح محصلة المفاوضات علي الممثلين الفلسطينيين المنتخبين لاصدار قرارهم النهائي فيها

تاسعا : تنشئ الحكومة الفلسطينية قوة شرطة كبيرة توكل اليها مهمة الحفاظ علي الامن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويجوز أن ينخرط فيها افراد يحملون الجنسية الاردنية

من كل هذه النصوص يتضح أن مصر لم تزعم لنفسها الحق في التحدث باسم الفلسطينيين أو قبول أو رفض حلول معينة . وذلك ما قبلناه هو إلغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية وتمكين الشعب الفلسطيني من التخلص من الاحتلال الاسرائيلي وتلك خطوات بديهية لا يختلف عليها أحد لانها لا تنفذ الي جوهر الموضوع بل هي مجرد اجراءات تمهيدية لتقرير المصير

وإذا كانت اسرائيل تتبنى بعض لمواقف التي تتماشى مع دواعي السليبين العرب فان هذا أمر مفهوم وان كان مؤسفا لان بعض الاسرائيليين لا يزالون متشبثين بأحلام التوسع ومن الاراضى العربية ، وهم يقيّمون حساباتهم على أساس أن الرفض العربي سوف يتيح لهم تحقيق أهدافهم وتنفيذ مخططاتهم دون أن تتكشف حقيقتهم أمام الرأي العام الدولي بل أن من الاسرائيليين من يندم على الارتباط باطار كامب ديفيد وما يترتب عليه من زحزحة للسيطرة الاسرائيلية علي مقاليد الامور في الارض الفلسطينية

غير أن ما لا نفهمه هو ان تتوافق مواقف الاطراف العربية الرافضة مع موقف غلاة المتطرفين في اسرائيل وتلتقى معه حول هدفه الاساسي وهو استمرار الوضع الراهن بما يعنيه من تكريس للاحتلال لاسرائيلي وتغيير لمعالم الارض والحياة بدلا من تحمل عبء عملية التحول في هذا الواقع الاليم إلي آفاق رحبة تبشر بممارسة الشعب الفلسطيني سيادته كاملة على أرضه

وكان اتباع هذا السلوك المرحلي حتمية فرضتها التعقيدات الفريدة التي تحيط بالموقف . ولو كان متاحا ان نتوصل اليوم الى حل نهائى فى القضية الفلسطينية يكون القول الفصل فيه للشعب الفلسطيني نفسه لما ترددنا لحظة واحدة فى سلوك هذا السبيل فنحن اصحاب مصلحة اكيدة فى التوصل الى حل شامل للمشكلة فى أقرب وقت ممكن غير أننا من جهة أخرى لا نؤمن بإضاعة فرصة ممكنة سعيا وراء المستحيل ومن هنا فنحن لا نكف عن التحرك حتى لا يستقر الوضع الراهن فى الأرض الفلسطينية لاننا كما ذكرت نعنى بالالتزام القومى ونعقد العزم على الوفاء به فلسنا مثل هؤلاء الذين يقولون اذهب وربك فقاتلا وانما نصر على أن نكون أول من يؤدى ضريبة الكفاح القومى ، نتقدم الصفوف مهما كانت التضحيات ، وقد كانت مصر أول من دعا الى اقامة الدولة الفلسطينية ولا زالت أول العاملين على تحقيق هذا الهدف القومى حسب تخطيط سليم يأخذ الواقع بعين الاعتبار لان الثوريين الحقيقيين لا يتجاهلون الواقع وانما يصرون على تغييره وهذا ما يتطلب منهم أن يدركوا طبيعته وابعاده والنتائج التى تترتب على استمراره وكانت مصر دائماً ولا تزال أول ما دعا الى تكوين حكومة فلسطينية مؤقتة يكون لها وضعها الدولى الذى لم تتبوأه أي مؤسسة فلسطينية قائمة حتى الآن وهو تقليد ثورى اتبعته جميع حركات التحرير فى اطار ضغطها على الدوائر لاستعمارية واعدادها لممارسة السلطة بكل ما يتطلبها من نظم ادارية وقنوات تنفيذية ومنذ أيام جدد الرئيس محمدأنور السادات دعوته لاقامة هذه الحكومة وقرر أن مصر أول من يعترف بها ويتعاون معها ، هذا هو الالتزام القومى وتلك هي الاصلالة الثورية التى فجرت ثورة ٢٣ يوليو فأضاعت الطريق أمام الأمة العربية وأصبحت رائدة حركة التقدم ومصدر الاشعاع فى المنطقة كلها وتلك حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها مهما أوتى المنكرون من وسائل التزييف والاختلاف

وقد بدأت المفاوضات التمهدية لقيام الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع طبقا لما نص عليه اطار كامب ديفيد والخطاب التكميلي المتبادل بين مصر واسرائيل يوم ٢٦ مارس وفيه تحدد موعد تقريبي لانهاء هذه المفاوضات والوصول بها الي نتيجتها المستهدفة وهو قيام سلطة الحكم الفلسطيني خلال فترة لا تتجاوز العام ورغم أن هناك دلائل تشير الى أن اسرائيل تحاول أن تفرغ هذا الحكم الذاتي من مضمونه فان هذا الموقف لا يثبط هممتنا لا يشل تفكيرنا فليست هي أول المصاعب التي صادفناها في مفاوضاتنا المعنية مع اسرائيل ولا نحن نتصور لوهلة قصيرة ان تلك المفاوضات ستكون أيسر من غيرها بل اننا ندرك تماما أن موضوع المفاوضات يثير لدى كثير من الاسرائيليين حساسيات وعقداً كثيرة كما ان زحزحة السيطرة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة امر يصطدم بكثير من نقاط الجمود في اسرائيل غير أننا أعددنا العدة لكل هذا وأخذناه في اعتبارنا ولن نسمح باستمرار الموقف الراهن لانه يحمل بين ثناياه بذور الانفجار والتوتر ، ولأن اسرائيل قد قطعت علي نفسها عهدا مكتوبا بالتجاوب معنا في التمهيد لتغيير الوضع في الضفة والقطاع تغييرا شاملا يشمل كل مناحي الحياة ونحن نصر علي تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد في مطلع الخريف القادم والا كان لهذا عواقب وخيمة

ويهمنا في هذا الخصوص أن نذكر بأن مصر تضع نصب اعينها في هذه المفاوضات الشاقة عدة أسس لا مساس بها علي الاطلاق

أولا : أن الحكم الذاتي ينطبق علي الارض والسكان معا وليس من المقبول أن ينطبق علي السكان وتبقى الارض خاضعة لاسرائيل أو غيرها والا اصبح الغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية شكلا بغير مضمون

ثانيا : أن الحكومة الفلسطينية يجب أن تكون لها كافة الصلاحيات التنفيذية والتنظيمية والقضائية وان يمتد اختصاصها فيشمل شتى أوجه النشاط الاقتصادي وكل ما يمس أمن الضفة والقطاع

ثالثا : ان سياسة المستوطنات الاسرائيلية غير مقبولة ليس فقط لافتقارها إلى الشرعية بل لأنها تتعارض مع روح السلام فهي تقدم أسوأ نمط للتعايش بين العرب والاسرائيليين لأنه نمط يقوم علي التوتر وتباعد كل فريق عن الآخر وارساء العلاقة علي أساس العنف والقسر ، فهناك المستوطنون المدججون بالسلاح المستندون علي سطوة قوات الاحتلال والفلسطينيون العزل الخاضعون لسيطرة الفئة القليلة التي تحتصب الارض وتحتكر السلطة وتلك صورة كريهة لا يمكن أن تبشر بالخير اذا كنا نهدف حقا الي ايجاد صيغة مثلى للتعايش بين العرب واسرائيل يمكن أن تصون هذا التعايش طول الاجيال القادمة

وقد كان طبيعيا أن تأخذ الاسرة الدولية موقفا مضادا لهذه السياسة الخاطئة ذلك الموقف الذي شاركت فيه كثير من الجاليات اليهودية خارج اسرائيل فأثبتت بذلك وعيها لطبيعة الصراع وجوهره واهليتها للقيام بدور فعال في الحاضر والمستقبل من أجل تثبيت دعائم السلام في المنطقة وأصبح متعينا علي شعب اسرائيل ان يدرك مخاطر الاستمرار في هذه السياسة التي لا تستند الي حق

رابعا : أنه اذا كان بعض المتهورين من العرب والاسرائيليين يقولون ان معاهدة السلام والاتفاقية الخاصة بالحكومة الذاتية في الضفة الغربية وغزة لا تعدو أن تكون صلحا منفردا أو انها يمكن أن تتقلب الي حل جزئي منفرد من ناحية الواقع بصرف النظر عن النصوص والمواثيق المكتوبة فان ردنا علي هذا واضح لا لبس فيه .. هو أنه لن يكون هناك صلح منفرد بين مصر واسرائيل سواء كان هذا صلحا قانونيا أو واقعا

ولم تخف مصر هذه الحقيقة في أي مرحلة من مراحل المفاوضات بل أن الرئيس السادات أكد هذه الحقيقة قبل التوقيع علي وثائق السلام وأثناء التوقيع وبعده في جميع المناسبات وفي إعلان واضح لنوايا مصر وتحديد دقيق لما تقبله . وما ترفضه

خامسا : ان المتباكين علي القدس الذين لم يحركوا ساكنا لتحريرها يعرفون تمام المعرفة ان مصر هي التي تتصدى للحفاظ علي عروبة القدس ومكانتها الرفيعة لدي ٨٠٠ مليون مسلم . منتشرين في شتي انحاء الارض . وسبيلنا الي هذا أمران

الاول .. هو الاصرار علي اعتبار القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية جغرافيا وسياسيا وبشريا وحضاريا .. ومعنى هذا هو انطباق تام للحكم الذاتي عليها بذلك توضع اللبنة الاولى لعودة السيادة العربية علي القدس والامر الثاني .. هو تقديم تصورات انسانية معتدلة لتعايش العرب واليهود في مدينة واحدة وضمان ممارسة الشعائر الدينية دون أعاقه وعدم اقامة الحواجز بين أقسام المدينة المختلفة حتى تكون نموذجا للتعايش في سلام بما يتفق مع وحدة الرسالة السماوية وصلة الدم القائمة بين العرب ، واليهود

سادسا : أن ما يحدد حظ هذه الخطة من النجاح لي هو اعتدال الموقف الاسرائيلي او تطرفه كما يظن البعض بل هو في المقام الاول قدرة الشعب الفلسطيني علي الحفاظ علي حياته في الحركة وقدرته علي مواجهة الجمود الإسرائيلي بمواقف ايجابية كفيلة بتحقيق الغرض المنشود علي اسرائيل .. ولكي يؤتى هذا التحرك ثماره لمصلحة هذا الشعب الشقيق فعلى الحكومات العربية أن تكف عن ملاحقته وتقييد حريته واغلاق الطرق في وجهه لان هذه الحكومات تعلم جيدا أن البديل عن التحرك هو التدهور والتردى وليس مجرد استمرار الوضع الراهن بكل عيوبه ومخاطره .. ثم أنها تعلم أن شعوبها قد بلغت من الوعي ما يمكنها من التمييز بين ما ينفع الناس وما يذهب جفاء والتفرقة بين الشعارات الجوفاء والعمل الصالح المتفق مع الالتزام القومي .. وتدرک هذه الشعوب التي تنتمى لامتنا الواحدة أن الطريق الي التحرير مليء بالاشواك والأخطار وانه لا بد من تقديم التضحيات ليس علي صفحات الصحف المأجورة بل في ساحة المواجهة حربا أو سلما . وهي تعلم بحسها التاريخي أن مصر لا يمكن أن تتخلى عن عروبتها أو تفرط في التزاماتها كما تدرک تلك الشعوب

الواعية أن الطريق الذى تسلكه مصر هو طريق الاخلاص وهو الاسلوب الوحيد
لرفض الاحتلال والسيطرة الاجنبية

وخلال الاسابيع القادمة تدور عجلة الانسحاب الاسرائيلى مرة أخرى وينحسر
الاحتلال عن جزء آخر من إقليم الوطن المفدى في نفس الوقت الذى تتقدم فيه
مفاوضات الحكم الذاتى من هدفها المرسوم . ونحن نعاهد الله وأنفسنا علي الاستمرار
فى هذه المسيرة بلا هوادة إلى أن يتحرر كل شبر من أرض مصر الطاهرة ويتمكن
الشعب الفلسطينى الشقيق من الوقوف علي أول الطريق

وأحب أن يطمئن كل مواطن الى أن مصر تملك من الوسائل والقوة ما يمكن تحقيق
هـذا الهـدف غـير منقـوص
أيها الاخوة الاعزاء

لقد كان من الاهداف السامية للثورة المصرية الرائدة اقامة جيش وطنى قوى قادر
علي الدفاع عن أمن مصر بمعناه الاستراتيجى الواسع ، وصون مصالحها الحيوية
ويبقى هذا الهدف فى طبيعة الركائز الى يقوم عليها جهندا القومى العالمى لان قواتنا
المسلحة تقوم فى عصر السلام بدور لا يقل أهمية وخطورة عن دورها فى مرحلة
الحرب

فالسلم ليس حالة من السلبية والقبول بأوضاع معينة ، بل هو كيان ديناميكى متطور
ومتغير باستمرار فعلىنا أن نتحدى بقدر زائد من اليقظة ولا يمكن أن نستسلم
لاغراءات الاسترخاء والتكاسل بل يجب أن نتابع الاحداث بمنتهى الحذر والدقة ،
خاصة وأن مسئوليتنا اليوم تتجاوز اعفاء ما كان قائما منها عند قيام ثورة الثالث
والعشرين من يوليو فعندئذ كانت مصر دولة تقف فى مواجهة الاستعمار البريطانى
تحارب لتحرير أرضها والزود من كرامتها وشرفها أما اليوم فان لمصر مكانة لا
يمكن انكارها بين بلدان العالم الثالث ، ولن يتغير هذا الوضع حتى اذا انفق البعض

ثرواته كلها وبدد امواله — اموال شعبه للاطاحة بهذه الحقيقة التاريخية أو مطاردتها
لعلها تختفى من امام ناظره لان الالتزامات القومية والاقليمية والدولية لا تتحقق ولا
تلغى بمرسوم وانما هي حصيلة تاريخ من الكفاح والنضال كما انها تأتي انعكاسا
طبيعيًا لعناصر قوة برية واستراتيجية وموجز القول أن مصر اليوم اصبحت من
ركائز القوى لكل دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول العربية والافريقية الشقيقة
التي تعتبر قواتنا المسلحة مسئولة عن امدادها بكل مساعدة ممكنة للدفاع عن امنها
وصيانة مقدساتها والزود عن مصالحها ، واذا كانت بعض الدول العربية قد سلكت
طريقًا يتعارض مع هذا المفهوم للتضامن فان هذا لا يغير من عقيدتنا لان تلك العقيدة
مستندة على المبادئ والقيم ومن رؤيتنا لمسئوليتنا التاريخية وادراكنا لحقيقة أن
الشعوب العربية لا يمكن ان تنتكر للشعب الذي كرس نفسه لاعلاء شأنها ولان تلك
العاصفة المفتعلة البعيدة عن الحكمة والمنطق وعن المواقف الحقيقية المعروفة لكثير
من هذه الحكومات لا تعدو أن تكون حدثًا عارضًا لا يلبث أن يصبح هشيمًا تذروه
الرياح كما أن حلف بغداد الاول قد سقط في الخمسينيات الى غير رجعة فان حلف
بغداد الجديد غير المقدس سرعان ما يتهاوى ويسقط في زاوية النسيان ، ويتصل بهذا
المفهوم انه يجب الحفاظ على قواتنا المسلحة قوية قادرة مستعدة لتحمل المسئوليات
الجسام الي تفرضها عليها المرحلة القادمة سواء في المحيط الوطنى أو في الدائرة
الواسع التي تمتد اليها التزاماتنا المصيرية ومن ثم فقد كان طبيعيًا أن تجاهد مصر
وتسعى بكل ما تملك الى تزويد هذه القوات بكل ما تحتاجه من المعدات الحديثة
المتطورة بما يلائم آخر ما وصلت اليه فنون الحرب والتكنولوجيا وفي هذا الاطار تم
الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية على امدادنا بالسلاح المتطور علي مر الأعوام
القادمة بما يتلاءم مع خطة تطوير قواتنا المسلحة ونحن نعتبر هذا الاتفاق مع
الحكومة الامريكية بتأييد من الكونجرس والرأى العام الامريكى باكورة تعاون أوسع
بن البلدين فى هذا الميدان ذلك التعاون الذى يشكل اضافة هامة لما هو قائم بالفعل
بين مصر وكثير من الدول الصديقة فى أوروبا وأخص منها بالذكر فرنسا وبريطانيا

ورومانيا ، وفي اسيا وأذكر منها الصين الشعبية العريقة وكوريا الشمالية وهما دولتان صديقتان وقفنا الى جانبنا فى جميع المواقف وبرهنتا علي أن تضامن شعوب العالم الثالث قادر علي فرض نفسه علي الواقع الدولي المعاصر بكل قوة وصلابة وان السير وراء الواجهات الايدلوجية ليس الا قناعا واهيا لهؤلاء العاجزين عن فهم حقيقة كفاح الشعوب فى سبيل الحرية والاستقلال والأمان

ومن هذا المنطلق لم تقبل مصر أى مساس بالهيئة العربية للتصنيع الحربى التى قامت كمشروع مصرى استثمارى ، بل كنواة للاكتفاء الذاتى العربى فى مجال التصنيع الحربى بحيث يجىء الوقت الذى تستطيع فيه امتنا ان تطمئن الى أمنها وسلامتها دون أن يتوقف هذا علي النوايا الطيبة لهذه الدولة أو تلك ، ولذلك فقد أصرت مصر على أن تتحمل وحدها عبء مواصلة عمل الهيئة واستمرار الانتاج فيها وهو ما يعنى تحمل الالتزامات قبل الدول والشركات المتعاقدة معاهحتى لا تهتز ثقة الآخرين فينا وفى قدرتنا على الحفاظ علي تعهداتنا والوفاء بالتزاماتنا

أيها الإخوة المواطنين

سجل الرئيس القائد محمد أنور السادات فى خطابه الشامل يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٨ بمناسبة العيد السادس والعشرين لثورتنا المجيدة ثلاث حقائق يوجه اليها اهتمام كل مواطن مكترث وكل مؤسسة دستورية تقوم بدور فى الحياة السياسية لمصرنا الغالية .. الحقيقة الاولى ان الديمقراطية هي معركة فاصلة ولذلك فقد قرر الرئيس أن ينزل الي الشارع اذا اقتضى الأمر لكي يحارب أي مساس بأمن المواطن وامانه وكرامته الحقيقة الثانية انه لا عودة علي الاطلاق الى حكم لفرد أو الى تسيد الحزب الواحد

والحقيقة الثالثة هي أن ما طالب به الرئيس من ضوابط ليست الا صونا للاخلاقيات والقيم من اجل تدعيم مسار الديمقراطية وتعميقه حتى نصل الى الهدف الأسمى وهو

الانسان الحر الذي يشارك فى بناء مجتمع حر ، ولذلك فان ميثاق الشرف للممارسة الديمقراطية السليمة هو ميثاق شرف للالتزام بالخلق لكي نحمي الممارسة من العيب

وإذا نحن تعرضنا اليوم بالدراسة والتحليل لما تم انجازه خلال العام الذي انقضى الى هذا العهد ، وذلك التعبير على الامل المفعم بالثقة بمصر وشعبها العظيم لوجدنا أن القيادة المصرية أحرص ما تكون علي الوفاء بعهدتها وتحقيق كل ما التزمت به أمام جماهير الشعب الواعية كما أن هذه الجماهير تتجاوب مع قيادتها عن ثقة وحب وتقدير لأن التجربة قد اثبتت انها قيادة اذا قالت فعلت واذا وعدت أوفت واذا عاهدت صدقت

والواقع أن عام السلام كان أكثر الاعوام ثراء وعطاء فى تاريخ مصر المعاصر ، وفى أشهر محدودة تم اكتساب عدة خطوات عملاقة علي طريق تعميق الديمقراطية مفهوما وفكرا وممارسة بحيث اصبحت التجربة الديمقراطية فى مصر تضاهى تجارب اكثر الدول عراقة وتقدما فى هذا المجال وكان هذا لا يعنى انها بلغت مرحلة الكمال ، او اننا غير مدركين للسلبيات التى لازالت عالقة بها . وكل ما نقوله هو اننا نتحرك فى الاتجاه السليم باقدام ثابتة وعقول متفتحة وقلوب عامرة بالايمان ونحن نؤمن على الدوام بان التجربة فى حاجة الى تقويم وتصحيح مستمر لانها مسألة تقبل الصواب والخطأ طالما انها تمثل السلوك الانسانى البعيد عن الكمال

ومن صور تعميق الممارسة الديمقراطية التوجه الي جماهير الشعب لكى تصدر حكمها بطريق ينبرى للقضايا الأساسية للبلاد ، ومن هنا كان الاستفتاء العام الذي أبدى فيه الشعب رأيه بكل حرية فى معاهدة السلام والاتفاق الكامل حول الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة واعادة تنظيم الدولة علي أساس من تدعيم الديمقراطية وفي مقدمتها اطلاق حرية تكوين الاحزاب وبذلك تكون مصر قد خطت خطوات حثيثة ومتابعة من نظام الحزب الواحد الذى فرضته ظروف الثورة فى مراحلها الأولى إلي نظام التعدد الحر الذي يتيح فرصة متكافئة للرأى والرأى الاخر

وتلك ظاهرة تكاد تكون قد اندثرت فى هذا الجزء من العالم وفى اثر تلك الخطوات التى طرحت فى الاستفتاء الشعبى اعلان حقوق الانسان المصرى وتلك خطوة متقدمة تجعل مصر فى مقدمة الدول التى قننت هذه الحقوق وترجمتها الى حقيقة واقعة لاننا قد الينا على أنفسنا أن نقيم مجتمع الأحرار الآمنين علي حقوقهم وكرامتهم وأدميتهم ، القادرين علي التصدي لاي عبث مهما كان مصدره

شمل الاستفتاء الحفاظ على الوحدة الوطنية باعتبارها من اهم الملامح المميزة للمجتمع المصرى منذ فجر التاريخ ففى حين أن دولا اخرى عديدة فى هذا الجزء من العالم تعاني من التمزق والصراعات الطائفية التى تعصف بكيان المجتمع نجد شعبنا متماسكا قائما علي التسامح والتعايش وقبل التنوع والتعدد واحترام كل مواطن والاقرار بحقه فى المساواة والفرصة المتكافئة كل هذا يثبت له أنه مواطن دون حاجة الى سند أو فئة تحميه او ترعى مصالحه ، ويرتبط بهذا ايضا التزامنا افرادا وجماعات بالحفاظ علي السلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية باعتبار انها تمثل أركان القاعدة الصلبة للنظام الذى اقامته الثورة لتحل محل الفساد الذى استشرى فى كيان المجتمع السياسى ضد رغبة الشعب وعلى غير ارادته ، ومن ثم كان متعينا على أن يتضمن هذا الاستفتاء أيضا نصا خاصا بالقضاء علي الفساد الحزبى وتطهير الحياة السياسية والحفاظ علي الحقوق المكتسبة للعمال والفلاحين وفى مقدمتها تخصيص خمسين فى المائة علي الاقل من جميع مقاعد المجالس المنتخبة لهم

ونحن نعلم انه بسقوط النظام الفاسد الذى كان قائما قبل الثورة تولد فراغ فيما يتعلق بالشرعية فى الدولة فكان ضروريا ان تجتاز البلاد مرحلة الشرعية الثورية التى ترجح كفة التغيير الثورى بكافة الوسائل والأساليب علي اعتبارات القانون والتقاليد المستقرة فى العرف السياسى ثم تطورت البلاد بخطى سريعة وايقاع متصاعد فى السنوات الاخيرة نحو الشرعية الدستورية بعد أن زالت العوامل التى رجحت كافة

تمثيل جهاز الدولة من اتخاذ أى اجراءات استثنائية لحماية المكاسب التى تتحقق للجماهير الغفيرة من أبناء مصر

ومن الخطوات التى اتخذها شعبنا علي طريق تعميق الديمقراطية انشاء مجلس الشورى لى يؤدى دورا علي جانب كبير من الاهمية لانه يتيح للوطن بأن يستفيد بعلم وحكمة عناصر وطنية ممتازة لم تتح لها ظروفها أن تتقدم للاتجاهات النيابية ، ومع ذلك فلديها قدرة كبيرة علي العطاء الوطنى واستعدادا صادقا للاسهام فى مناقشة كافة القضايا السياسية ونقل خلاصة تجاربها الى الاجيال المتعاقبة من أبناء مصر الخالدة وكان ضروريا بعد أن أقرت جماهير شعبنا الواعية بأغلبية ساحقة تشبه الاجماع تلك النظرة الكاملة لعملية تعميق الديمقراطية ان يتم تبنيتها علي طريق ادخال بعض التعديلات علي الدستور الذى هو أقدس الوثائق التى تحكم مسلكنا السياسى وتضع الضوابط بين السلطات وتبين أسلوب سيطرة الشعب ورقابته علي مختلف المؤسسات التى أقيمت لخدمته

وقد أقر مجلس الشعب فى الجلسة التى عقدها فى التاسع عشر من هذا الشهر مبدأ تعديل الدستور بالإجماع ، وقرر تكليف اللجنة الخاصة التى شكلت برئاسة رئيس المجلس للنظر فى التعديل وتجميع حصيلة الحوار الشعبى حول التعديلات المقترحة قبل صياغته فى صورة نهائية وطرحها للاستفتاء الشعبى وبذلك يكون الشعب طرفا أساسيا فى عملية تعديل الدستور فى شتى مراحلها

ولا بد من الاشارة فى هذا السياق الي صدور ثلاثة قوانين سيكون لها صداها البعيد فى تعميق الممارسة الديمقراطية أولها قانون الحكم المحلى الذى جعل اللامركزية حقيقة واقعة بعد ان كانت مجرد شعار وتعبير عن أمل فمنح المحافظين سلطات رئيس الجمهورية وبذلك ضاعف من قدرتها علي الاستجابة لحاجات ومطالب الجماهير دون رجوع الى سلطة أعلى وبذلك يتم القضاء علي جانب كبير من الروتين الحكومى الذى كان يكبل الأجهزة التنفيذية ويباعد بينها وبين الجماهير

صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى أخذتها الثورة
علي عاتقها

وصدر قانون آخر بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية بما يتفق مع شريعتنا
السمة ويستجيب لضرورة بناء الأسرة وعلاقتها علي أسس متينة تضمن أن يكون
هيكلمجتمع قويا راسخا لا يعانى من الظلم ولا يشكو من عدم استقرار الروابط
الأسرية التى هى أساس المجتمع

ولابد إن نشير هنا الى خطوة اخري سوف يكون لها انعكاسها الإيجابي علي الحياة
السياسية فى مصر وهى خطوة المساواة بين الرجل والمرأة بالنسبة لحق الانتخاب
الذى هو فى الواقع فريضة وضريية تستحق علي المواطن رجلا كان أو امرأة ومن ثم
فلا يستقيم ان يظل الانتخاب بالنسبة للمرأة المصرية التى هى نصف المجتمع ترفا
أو رفاهية وانما كان طبيعيا أن يصبح الانتخاب واجبا علي المرأة مثل الرجل سواء
بسواء وهى خطوة عززها تخصيص عدد من المقاعد فى مجلس الشعب الجديد
للمرأة كترتيب مرحلى يضمن حق المرأة علي الاسهام فى الحياة النيابية بقدر أكبر
وأعمق وقد شهد العام الذى انقضى فيه قيام الحزب الوطنى الديمقراطى ليعبر عن
أمانى الجماهير ويدافع عن مصالحها لا من موقع السلطة بل من موقع المسئولية
ولذلك فقد حرصت قيادة هذا التنظيم الحزبى علي وقايتة وتحصينه ضد التحول الى
مؤسسة من مؤسسات الحكم بل يكون جهازا شعبيا يكرس نفسه لخدمة الشعب ومنبرا
صادقا للتعبير عن آرائه بمنتهى الحرية والامانة وبعد أن تبلورت التجربة كان
ضرورياً أن تتطور وتتقدم لأن الهدف وأن يصبح هذا التنظيم السياسى الحارس
الأمين لمكاسب الثورة المصرية والراعى لمصالح الشعب القادر علي احداث
التغييرات التى يستلزمها كفاحنا الوطنى فى شتى مراحلها . وقد كانت أمانة الحزب
مجتمعة صباح اليوم لبحث الاطار العام لعملية تطويره وتلك عملية لا بد أن تشارك

فيها قاعدته الجماهيرية العريضة فهي صاحبة القول والفعل في هذا التطوير لأنها
الغاية والامل من ورائه

ومن الطبيعي أن يشمل هذا التطوير أسلوب العضوية في الحزب ونوعيتها حتى
يكون مفتحا علي الجماهير انفتاحا كاملا ، فلا حياة للحزب بغير هذه المشاركة
الشعبية المباشرة والاصيلة البعيدة عن الاساليب التي كان البعض يلجأون اليها في
الماضي فارضين بهذا نوعا من الوصاية علي الشعب الذي زعموا انهم يعملون في
خدمته ويسهرون علي راحتته ويستمدون منه كل سلطاتهم ولا بد أن يجتذب الحزب
عناصر جديدة قادرة علي تجديد شبابه باستمرار و امداده بالحركة اللازمة وسط
الجماهير وعلى التصدي لقيادة العمل الجماهيري بكفاءة وفاعلية وهو ما يتطلب ان
تكون هذه العناصر متميزة بالجدية والانضباط والنزاهة وتكون في المقام الاول
متمتعة بثقة الجماهير قادرة على دفع ضريبة القيادة واتخاذ مواقعها في مقدمة
المسيرة

ايها الإخوة الأعزاء

وسط تحديات عارمة تشق مصر طريقها هذه الأيام نحو ميدان من التنمية الاقتصادية
والرخاء ومن يمن الطالع أن يتحمل عبء هذه المهمة القومية الجليلة مجلس وزراء
علي أعلى درجات الكفاية والقدرة وعلي رأسه مصري أصيل تجمعت لديه الخبرة
والمعرفة عبر سنوات عديدة من تحمل المسؤولية العامة وتعمق التزامه بخدمة الشعب
من خلال ممارسة هذه المسؤولية في شتى مراحل الثورة المصرية ومن هنا فأنا علي
ثقة من أن الجهد القومي العام في هذا المجال لا يمكن أن يضيع سدى أو تمتد اليه يد
الاهمال أو الجهالة أو التقصير خاصة وأنا نؤمن ايما ن جازما بأن أداة بناء مصر
في عهد السلام هو مسئولية مصرية فلن يبنى مصر من جديد سوى سواعد ابنائها
التي بنت الاهرام ونشرت الرخاء في ربوع وادي النيل السعيد وأقامت السد العالي
تجسيدا لتصميم الانسان المصري علي تسخير الطبيعة لاسعاد البشر وتمكين الأجيال

المتعاقبة من أبنائنا من تحقيق أمنهم ورخائهم بالاعتماد علي مواردهم الذاتية مهما كانت محدودة وقد علمتنا الاحداث الاخيرة أنه لا يمكن الاطمئنان الي وقوف احد بجانبنا في معركة التنمية حتى اذا كان اقرب الينا من حبل الوريد غير أن هذا لا يزيدنا الاعزما وتصميما لا عن تعال ولكن بكل عزة وكرامة وتلك شيم الشعوب العريقة الاصيلة ويعلن أنه في حكم المقرر أن يبدأ تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر السلام مع بداية عام ١٩٨٠ بحيث يوجه ٢٥ % من الدخل القومي لمشروعات التقدم في كافة المجالات ولا بد أن نأخذ هذا الامر بكل جدية ونتجه بقلوبنا وعلما وعملنا الي مواجهة المشاكل الاساسية التي تعاني منها الجماهير بسبب تراكمات فرضتها ظروف الحرب واقتصادها ونخص منها بالذكر مشكلة الاسكان وتوفير الامن الغذائي لكل فرد من أبناء مصر، وتعمير سيناء ، وبعث الحياة في أنحائها لما لها من موقع حيوى هام كشفت عنه التجارب المريرة التي مررنا بها خلال الاعوام الثلاثين الماضية ونحن لا نملك الا أن نمضى في هذا الجهد بكل صدق وأخلاص وتجرد بحيث لا يكون عملنا موجها لغير مرضاة الله وشعب مصر العريق ، ولا يكون أى منا الا عابدا في محراب مصر جنديا في المعارك التي تخوضها الي أن يكتب الله لنا تعالى النصر والفتح المبين

والسلام عليكم ورحمة الله .. وكل عام وانتم بخير